UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
CONFERENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
CNUCED UNCTAD

نشرة صحفية

حظر

قتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش **(12/00 بتوقيت نيويورك؛ و18/00 بتوقيت جنيف؛ و22/30 بتوقيت دلهي؛ و2/00 من يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2011/048*
Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إنه وسط حالة بطء الانتعاش في الشمال، يمكن للجنوب أن يصبح قوة مؤثرة لصالح أقل البلدان نمواً

جنيف، *17 تشرين الثاني/نوفمبر 2011* - يذهب تقرير الأونكتاد المعنون **تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2011**[(1)]: **الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة**، إلى أنه يمكن لاقتصادات الجنوب الدينامية أن تتيح لأقل البلدان نمواً فرصاً إنمائية، ولكن الأمر يتطلب وجود إطار سياساتي ملائم لاستغلال الإمكانات التي تنطوي عليها هذه الشراكات الناشئة.

وينبّه التقرير إلى أن الآفاق المتوسطة الأجل لتنمية أقل البلدان نمواً يرجح أن تكون أقل مواتاة مما كانت عليه في العقد السابق. وهذا يرجع إلى مخاطر التراجع التي تكتنف الأوضاع المرتقبة للاقتصادات المتقدمة فضلاً عن الديناميات غير المؤكدة التي تقوم عليها استعادة توازن الاقتصاد العالمي. وتشير التوقعات على المدى المتوسط إلى معدلات نمو تبلغ في متوسطها نحو 5.8 في المائة، أي أدنى بقرابة نقطة ونصف نقطة مئوية مما كانت عليه خلال فترة النمو القوي الممتدة من عام 2002 إلى عام 2008.

وهذه الأوضاع الخارجية الحالية غير المواتية لن تؤثر في إمكانيات نمو أقل البلدان نمواً فحسب، بل إنها ستؤثر أيضاً في ديناميتها التصديرية، مما يُلقي ظلالاً من الشك حول استراتيجيتها الإنمائية الحالية التي تقوم على النمو الذي تقوده الصادرات. وبالفعل، كان الانتعاش المسجل من حيث الأداء التصديري بطيئاً. فعلى سبيل المثال، كانت صادرات السلع من أقل البلدان نمواً في عام 2010 أدنى مما كانت عليه في عام 2008. والواقع أن رصيد تجارة السلع قد أصبح

---

* **بيانات الاتصال**: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) يمكن الحصول على **تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2011: الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة** (رقم المبيع A.11.II.D.5, ISBN 978-92-1-112835-2) من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العناوين المذكورة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في العديد من البلدان. السعر: 50 دولاراً أمريكياً (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويمكن للمقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إرسال طلباتهم أو استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland؛ رقم الفاكس: 0027 917 22 41+ عنوان البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ ويمكن للمقيمين في الأمريكتين وشرق آسيا إرسال طلباتهم واستفساراتهم على العنوان التالي: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A؛ رقم الهاتف: 8302 963 212 1 أو 9646 253 800 1؛ رقم الفاكس: 3489 963 212 1؛ عنوان البريد الإلكتروني pblications@un.org؛ العنوان على الإنترنت http://www.un.org/publications. وترد على الشبكة نسخة مجانية من التقرير بصيغة الملفات المحمولة pdf.

سلبياً خلال الأزمة وما بعدها، مما أسهم في حدوث تدهور كبير في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. كما أن هناك قدراً أكبر من التقلب في الأسعار، خصوصاً في أسعار السلع الأساسية، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود والأغذية الذي يمثل العامل الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً. وتدل الاتجاهات أيضاً على أن التدفقات الرأسمالية الخارجية الخاصة الداخلة ستكون أضعف إلى حد ما وأن المعونة ربما تتناقص.

ومع تراجع الطلب في الاقتصادات المتقدمة على منتجات أقل البلدان نمواً، سيتعين على هذه البلدان الأخيرة أن تبحث عن فرص في أماكن أخرى. ويمكن للبلدان النامية الكبيرة والدينامية، فضلاً عن الشركاء الإقليميين داخل وخارج تجمعات التكامل الرسمية، أن تشكل منافذ إضافية لصادرات أقل البلدان نمواً.

وبالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً قد أصبحت أكثر انفتاحاً وأشد اعتماداً على صادرات السلع الأولية، فقد أصبحت أيضاً أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات المفاجئة في الأوضاع الخارجية. ويُعد الانتعاش من "الأزمة الثلاثية" - أي الأزمة الغذائية، وأزمة الوقود، والأزمة المالية - انتعاشاً جزئياً في أفضل الأحوال في أقل البلدان نمواً. كما أن الحالة العالمية الراهنة والصورة المرتقبة على المدى المتوسط لا تبشران بالخير هما أيضاً. ويُضاف إلى ذلك أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فيما يتصل بالحد من الفقر والديناميات السكانية، يُرجح أن تصبح أقل البلدان نمواً، مع مرور الوقت، البؤرة الرئيسية للفقر المدقع في العالم.

ويُشير التقرير أيضاً إلى أن دور أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي لا يزال دوراً هامشياً رغم استعادة نموها خلال أوائل ومنتصف العقد الأول من هذا القرن وما أظهرته من قدرة على التكيف مع حالة الكساد العالمي. وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى أن إنتاج هذه البلدان لم يشكل سوى 1 في المائة من مجموع الناتج العالمي في عام 2009 رغم أن عدد سكانها يشكل ثُمن مجموع سكان العالم (انظر الرسم البياني).

و لم تكن معدلات النمو التي سجلتها أقل البلدان نمواً خلال فترة النمو القوي حين بلغت 7.2 في المائة كافية لقلب الاتجاه المستمر منذ أمد بعيد لفارق الدخل مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً مقارنة بمثيله في البلدان النامية الأخرى من نحو 40 في المائة في عام 1970 إلى أقل من 20 في المائة في منتصف عام 1990 - وبقي عند هذا المستوى منذ ذلك الحين. وتشير المؤشرات الأخرى إلى الاتجاه نفسه. ولا تمثل صادرات اقتصادات أقل البلدان نمواً اليوم سوى نحو 1 في المائة من مجموع صادرات السلع العالمية. كما أن حصتها من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر تبلغ قرابة 2.5 في المائة.

توسيع العلاقات الاقتصادية بين أقل البلدان نمواً والجنوب

يُبيّن التقرير أيضاً كيف تكثّفت الروابط الاقتصادية على نحو بارز مع الشركاء الجنوبيين على مدى عقد من الزمن وكيف أصبحت تشكل بُعداً بالغ الأهمية من أبعاد اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي.

وعلى نحو أكثر تحديداً، تبين دراسة الأونكتاد أن البلدان النامية قد أسهمت بقرابة نصف حجم التوسع في إجمالي صادرات أقل البلدان نمواً من السلع على مدى العقد الماضي وأن أهمية أسواق الجنوب ما برحت تتزايد بصورة مطردّة في مجموعة أقل البلدان نمواً بأكملها.

وفي عام 2009، استوردت البلدان النامية ما يزيد عن نصف صادرات أقل البلدان نمواً بينما استوردت أقل البلدان نمواً قرابة 60 في المائة من وارداتها من البلدان النامية. إلا أن مساهمة هذه التدفقات التجارية تختلف اختلافاً جذرياً في الاتجاهين. فصادرات أقل البلدان نمواً إلى الجنوب تهيمن عليها السلع الأولية التي تشكل مجتمعة ما يزيد عن 90 في المائة من المجموع، في حين أن السلع المصنعة تمثل نحو ثلثي واردات أقل البلدان نمواً من أسواق الجنوب.

كما أن اقتصادات الجنوب قد أتاحت لأقل البلدان نمواً إمكانيات أكبر للحصول على رأس المال، خصوصاً في شكل استثمار أجنبي مباشر. ففي الفترة الممتدة بين عام 2003 وعام 2010، عندما كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أقل البلدان نمواً تتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو 20 في المائة، ارتفعت نسبة مشاريع الاستثمار من قبل المستثمرين الجنوبيين من 25 في المائة إلى قرابة 40 في المائة.

ويشدد تقرير الأونكتاد على أن العلاقات الاقتصادية المتعددة الأوجه بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى لا تقتصر على تدفقات التجارة والاستثمار فحسب، بل إنها تشمل أيضاً الهجرة وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن التعاون

الإنمائي. والجدير بالملاحظة أن بلدان الجنوب كانت منشأ ثلثي تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً التي بلغت نحو 26 مليار دولار في عام 2010. ورغم أن التدفقات الرسمية من الجنوب تعتبر ضئيلة مقارنة بالمعونة التقليدية المقدمة من الشمال إلى الجنوب، فإن لها دوراً هاماً في تنمية أقل البلدان نمواً بالنظر إلى أنها توجه في الأغلب الأعم نحو القطاعات الإنتاجية وتُستخدم لأغراض تمويل البنية التحتية التي تمس الحاجة إليها.

الانعكاسات الإنمائية بالنسبة لأقل البلدان نمواً

يشير التقرير إلى أن أهمية هذه الشراكات الناشئة يرجح أن تتزايد في المستقبل القريب بالنظر إلى الآفاق القائمة للانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة. إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن الجنوب قد أصبح يُشكل دواءً شافياً لجميع العلل بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

وتذهب دراسة الأونكتاد إلى أن العامل الأهم بالنسبة لأقل البلدان نمواً هو إلى أي حد يمكن لدينامية العلاقات الاقتصادية بين الجنوب والجنوب أن تكون بمثابة منطلق لتنمية قدراتها الإنتاجية. وفي هذا الصدد، أخذ ما يسمى "صعود الجنوب" يوفر مجموعة أوسع من الفرص لصالح أقل البلدان نمواً، ولكنه يطرح تحديات أيضاً. إلا أن التعاون بين الجنوب والجنوب ينبغي أن يكون مكملاً، وليس بديلاً، للتعاون بين الشمال والجنوب.

وفي حين أن من الواضح أن أقل البلدان نمواً تستفيد من زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الإنمائي، فإن هناك أيضاً خطر أن تصبح اقتصادات هذه البلدان حبيسة التقسيم الدولي الناشئ للعمل في اتجاه الإنتاج الذي تغلب عليه السلع الأساسية وأن تواجه منافسة في قطاع الصناعة التحويلية الكثيف العمالة. ومما يدعو إلى التفكير ملاحظة أن الصادرات من الوقود قد شكلت في المتوسط نحو 60 في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان النامية خلال السنوات التي انقضت من هذا القرن. إلا أن المكانة البارزة للسلع الأولية في هيكل صادرات أقل البلدان نمواً ينبغي ألا تحجب حقيقة أن صادراتها الصناعية إلى أسواق الجنوب قد نمت بنسبة بلغت نحو 18 في المائة في السنة على مدى العقد الأخير.

فهل من الأسهل بالنسبة لأقل البلدان نمواً أن تلتحق بركب بقية بلدان العالم إذا عززت روابطها بالجنوب؟ يذهب تقرير الأونكتاد إلى أن الأوضاع الهيكلية لكل بلد من أقل البلدان نمواً والشروط المحددة لارتباطه بالشركاء الجنوبيين هي التي ستحدد في نهاية المطاف النتيجة الإنمائية للتكامل والتعاون الجاريين ضمن الجنوب. إلا أن النتيجة الصافية لهذه العملية المتعددة الأوجه ستتوقف على تنفيذ سياسات ملائمة لتعظيم المنافع والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بها.

ولهذا السبب، يدعو التقرير إلى وضع إطار سياساتي تمكيني من أجل تسخير الروابط الاقتصادية المتنامية ضمن الجنوب بهدف تعزيز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. ولهذه الغاية، تحث دراسة الأونكتاد أيضاً أقل البلدان نمواً على الأخذ بنهج استباقي واستراتيجي إزاء تكاملها مع البلدان النامية الشريكة، مع الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل فيما بينها.

الرسم البياني: أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، 1970-2009

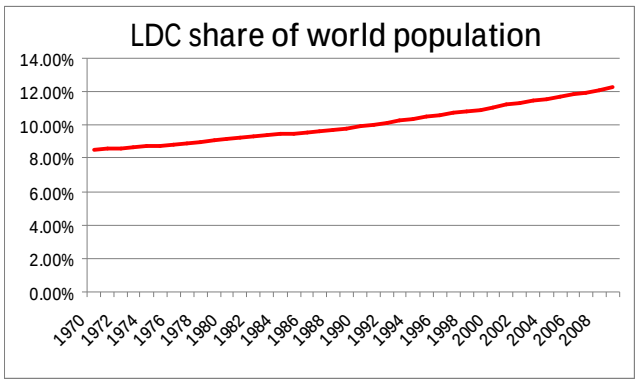

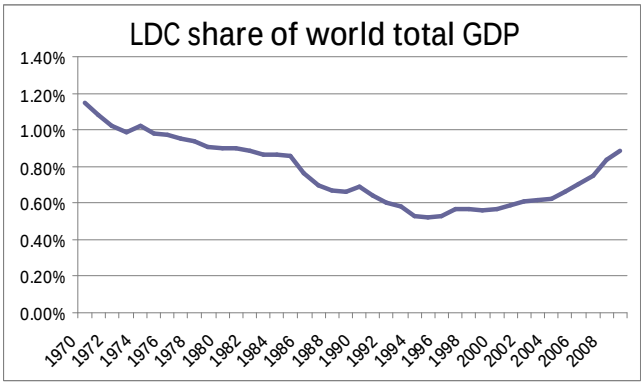

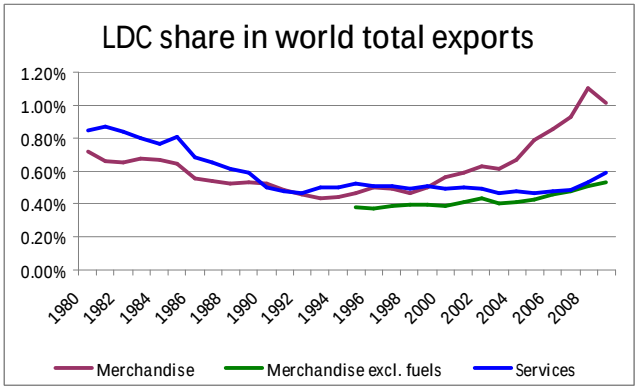

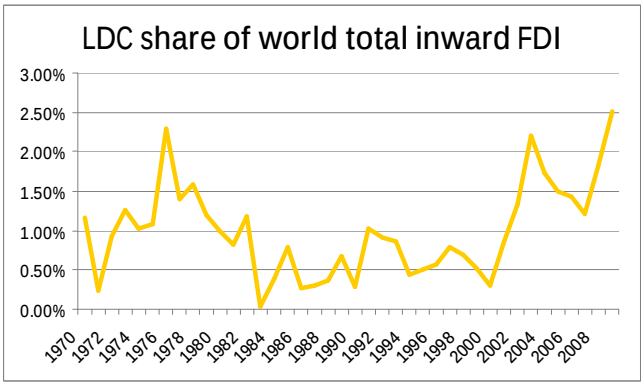

المصدر: الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2011.

*** ** ***